المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2015

آذار 2015

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2015

آذار 2015

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥
الرقم : م أ / ٢١٥/١ - الموافق : ٢٠١٥/٢/١٨
رقم الإيداع : ٢٠١٥/٢/٥٧٦

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة
وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن
الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف
والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلّم
الشفافية
التعاون
الحيادية
تحمل المسؤولية

الفهرس

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات..... 9
تقديم..... 10
ما هي الموازنة؟..... 11
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟..... 13
في مجال التعليم..... 13
في مجال الصحة..... 14
في مجال المياه والصرف الصحي..... 14
في مجال الطرق..... 15
في مجال الطاقة..... 15
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2014..... 16
الموازنة العامة لعام 2015..... 18
فرضيات الموازنة..... 18
التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2015-2017..... 20
أهم المستجدات في موازنة عام 2015..... 21
من أين تأتي الحكومة بأموالها؟..... 23
على ماذا تنفق الحكومة أموالها؟..... 25
لماذا تقترض الحكومة؟..... 27
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل..... 28
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة..... 32
قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي..... 33

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

- **الإطار المالي متوسط المدى:** الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
- **إطار الانفاق متوسط المدى:** خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.
- **الدائرة الحكومية:** اي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
- **بلاغ الموازنة العامة :** هو بلاغ يصدره دولة رئيس الوزراء سنوياً لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمرتكزات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة وكذلك متضمناً سقف الإنفاق المحدد لكل وزارة أو دائرة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروع موازناتها.
- **ملحق الموازنة:** هو قانون جديد ملحق بقانون الموازنة العامة يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليست لها مخصصات في قانون الموازنة العامة.
- **النفقات العامة:** المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.
- **الايرادات العامة :** جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة.
- **صافي الدين العام:** يمثل صافي الدين الداخلي والرصيد القائم للدين العام الخارجي.

تقديم

يسر دائرة الموازنة العامة ان تقدم الاصدار الخامس والمميز لدليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2015 لتمكين المواطن من الاطلاع والتعرف على أبرز ما تضمنه قانون الموازنة العامة لعام 2015 .

وقد حرصت الدائرة في هذا الاصدار على اجراء بعض الاضافات على المحتويات لتشكل خطوة اضافية في اتجاه تحقيق المعايير الدولية المتعلقة بتعزيز الشفافية أبرزها ادراج قائمة بتعريف أهم المفاهيم والمصطلحات وجدول بأبرز المؤشرات الاقتصادية التي بنيت عليها موازنة عام 2015. كما تم ابراز الجهد الذي قامت به الدائرة في مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل خلال السنوات الماضية. وتتضمن الوثيقة ايضا أهم إنجازات الحكومة في عام 2014 وأبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2014 وأهم الملامح والمستجدات في موازنة عام 2015، اضافة الى الانفاق والاقتراض الحكومي ودور المواطن في المحافظة على الممتلكات وتنفيذ الموازنة.

ولا يفوت دائرة الموازنة العامة ان تتقدم بالشكر الجزيل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعمها لاخراج هذا الاصدار المميز، الذي تأمل الدائرة أن يساعد جميع المواطنين في معرفة ابعاد الموازنة وملامحها العامة ومضامينها. كما تنوه الدائرة الى اهمية قيام المواطن بمخاطبة الدائرة على العناوين المبينة في خاتمة الدليل حال وجود اي ملاحظات او استيضاحات يرغب بابدائها.

د. محمد أحمد الهزايمه

مدير عام دائرة الموازنة العامة

ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن اطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه «وفر الموازنة». وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه «عجز الموازنة»، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي:

إعداد الموازنة وإقرار قانون الموازنة وتنفيذ الموازنة (التفويض وطلب الحوالة المالية والحوالات المالية والسقوف النقدية والانفاق في الدوائر الحكومية) والمتابعة والتقييم.

وتمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة والسياسات والاجراءات المقترح الاستناد اليها في اعداد مشروع الموازنة، اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الرأسمالية.
- عرض الورقة على مجلس الوزراء ومناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها، والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية، وتقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك قائمة المشاريع ذات الأولوية.

ما هي الموازنة؟

- عرض ورقة محدّثة على مجلس الوزراء متضمنة قائمة المشاريع الرأسمالية (المرحلة الثانية) ليتم مناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقاً كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية .

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

تمكنت الحكومة من تحقيق سلسلة من الانجازات الهامة خلال عام 2014 وبشكل خاص في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

ففي مجال التعليم: فقد تحققت عدة إنجازات ابرزها إعداد خطّة الإصلاح التربوي ليتم تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة، واشتملت على ثلاثة محاور رئيسة هي محور التعليم والتعلم، والأبنية المدرسيّة والتجهيزات، والادارة والتشريعات. ومن جهة اخرى، وعلى صعيد الانجازات المتعلقة ببناء المدارس الحكومية، فقد تم طرح (284) عطاء شملت إنشاء مدارس وإضافات صفية وغرف رياض أطفال وغرف تقنيات ومختبرات. وقد تم البدء بتنفيذ (58) مدرسة موزعة على جميع مناطق المملكة، استُلِمَ منها (14) مدرسة جديدة، وهناك (44) مدرسة قيد التنفيذ، ويتوقع استلامها خلال عام 2015.

مختبرات مدرسة رحابا الاساسية المختلطة/ اربد

مدرسة خولة بنت الازور الاساسية المختلطة/ الاغوار الشمالية

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

وفي مجال الصحة: عملت الوزارة على تحسين مستوى البنية التحتية للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وذلك من خلال توسعة وتحديث عدد من المراكز الصحية والمستشفيات وقامت بعمل دراسات لإنشاءات صحية جديدة خدمة للمواطنين مثل دراسات لمستشفى الاميرة بسمة ومستشفى رحمة ومستشفى جرش وتنفيذ مستشفى الايمان – عجلون ومبنى القسم القضائي في المركز الوطني للصحة النفسية كما تم استلام مستشفى الزرقاء الحكومي خلال عام 2014 ، ومن المتوقع استلام مستشفى البادية الشمالية ومستشفى الكرك الحكومي في عام 2015. كما قامت الوزارة بتنفيذ حملات تطعيم وطنية شاملة طيلة العام .

مستشفى الزرقاء الحكومي

وفي مجال المياه والصرف الصحي: فقد تم البدء بالتشغيل الكلي لمشروع جر مياه الديسي بالشراكة مع القطاع الخاص بواقع 100 مليون م3. كما تم البدء في تنفيذ مشروع الناقل الوطني وبكلفة تقريبية (172) مليون دينار لنقل 30 مليون م3 سنويا من خزان ابو علندا الى محافظات الزرقاء والشمال ومن المتوقع الانتهاء منه في عام 2016. وفي مجال الصرف الصحي فقد تم توقيع اتفاقية المرحلة الثانية من صرف صحي جنوب عمان وبكلفة 93 مليون دولار. كما شارفت مشاريع منحة تحدي الالفية للمياه والصرف الصحي على الانتهاء في محافظة الزرقاء. وتنفذ الوزارة مشاريع صرف صحي مختلفة بواقع (29) مشروع وبكلفة (264) مليون دينار في مناطق اخرى مختلفة.

احدى مشاريع الصرف الصحي في المملكة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

وفي مجال الطرق: فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشاريع طرق رئيسية عددها (18) مشروعاً بكلفة (225) مليون دينار وتشمل طريق مركز حدود الدرة بالعقبة وجزء من طريق المطار بطول (11) كم وجسر تقاطع ام النعاج وطريق الهاشمية / رحاب، وتنفيذ مباني واعمال الطرق والساحات والبنية التحتية لمركز حدود العمري وطريق المفرق اربد. كما تم طرح واحالة ومباشرة تنفيذ عطاءات اعادة تأهيل وتوسعة الطرق الرئيسية عدد (32) مشروع بقيمة (339) مليون دينار ومن أهمها طريق الزرقاء / الازرق / العمري بقيمة (265) مليون دولار وكذلك مشاريع اخرى مثل طريق السلط الدائري وتوسعة جسر شومر بالزرقاء وطريق بيرين / الزرقاء.

واما في مجال الطاقة: فقد تم احالة عطاء مشروع بناء سعات تخزينية للنفط والمشتقات النفطية في العقبة بسعة 100 الف طن، واحالة عطاء مشروع بناء سعات تخزينية لمادة الغاز البترولي المسال في العقبة بسعة 6 الاف طن. وتم توقيع اتفاقية اطار مبادئ لمشروع بناء خط انابيب لتصدير النفط العراقي عبر اراضي المملكة الى مرفأ التصدير في العقبة بين الحكومة الاردنية والحكومة العراقية. واما في مجال الغاز الطبيعي، فقد تم احالة مشروع بناء رصيف الغاز الطبيعي المسال والمنشآت الشاطئية والربط مع خط الغاز العربي في العقبة على ائتلاف (BAM-MAG)، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في منتصف عام 2015. وأما في مجال الطاقة المتجددة، فقد تم احالة عدة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح وذلك في محافظتي الطفيلة ومعان. كما تم اعادة طرح عطاء توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في القويرة، ومن المتوقع احالة العطاء في الربع الأول من عام 2015.

مشروع ميناء الغاز النفطي المسال

أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2014

ما زال الاقتصاد الاردني يتأثر بتداعيات الاوضاع الاقليمية المتوترة والتي ساهمت بشكل واضح في الحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد الاقتصاد الاردني في عام 2014 تحسناً طفيفاً في مستوى أدائه مقارنة بالمعدلات العالمية او الإقليمية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2014 نمواً حقيقياً بلغت نسبته 3.0% مقابل نموه بنسبة 2.8% في نفس الفترة من عام 2013. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2014 بنسبة 3.3% مقابل نموه بنسبة 6.0% في نفس الفترة من عام 2013، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 6.5% خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2014 مقابل 9.1% خلال نفس الفترة من عام 2013. وتشير البيانات ان معدل البطالة في عام 2014 قد انخفض الى 11.9% مقابل 12.6% في عام 2013.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع في عام 2014 ارتفاعاً بلغت نسبته 7.5% مقابل 1.2% في عام 2013. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة بلغت 3.1% في عام 2014 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 6.3% في عام 2013. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 1.4% ليصل الى حوالي 10.2 مليار دينار في عام 2014 مقارنة بنحو 10.0 مليار دينار في العام السابق.

أما على صعيد التطورات النقدية ، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2014 بنحو 335 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1110 مليون دينار أو ما نسبته 6.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وفي المقابل، ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2014 ليبلغ مستوى قياسي حيث وصل الى حوالي 14.1 مليار دولار، أو ما نسبته 17.3% عن مستواه في نهاية عام 2013، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)، فقد سجل الإنفاق

أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2014

الإجمالي خلال الشهور الاحد عشر الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 743 مليون دينار أو ما نسبته 12.0% ليصل الى 6955 مليون دينار مقابل 6212 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2013 . وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 576 مليون دينار أو ما نسبته 10.5% من جهة، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 167 مليون دينار أو ما نسبته 23.4% من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الايرادات العامة خلال الشهور الاحد عشر الأولى من عام 2014 ما قيمته 6055 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 18.5% عن مستواها المسجل في الفترة المقابلة لعام 2013، وجاء هذا الارتفاع محصلة للارتفاع في حجم المنح الخارجية بنسبة 30.4% خلال الشهور الاحد عشر الأولى من عام 2014 مقارنة بنفس الفترة من عام 2013 لتصل الى نحو 756 مليون دينار، من جهة، ولارتفاع الايرادات المحلية بنسبة 16.9% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2013 لتصل الى نحو 5299 مليون دينار، من جهة أخرى.

وبناء على ما تقدم ، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية خلال الشهور الاحد عشر الأولى لعام 2014 نحو 900 مليون دينار مقابل 1101 مليون دينار في ذات الفترة لعام 2013.

وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2014 بما نسبته 7.6% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ نحو 20555 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 80.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2014 مقابل 19097 مليون دينار في نهاية عام 2013 أو ما نسبته 80.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2013.

الموازنة العامة لعام 2015

فرضيات الموازنة

استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

- عدم إصدار ملاحق موازنة الا في الحالات ذات الضرورة القصوى، علماً بأن الحكومة قد التزمت بعدم اصدار ملحق موازنة خلال عامي 2013 و2014 وذلك للمرة الاولى منذ عام 2000.
- ضبط معدلات النمو في جميع بنود النفقات العامة وخاصة الجارية منها.
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وضبط آلية إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود و المتوسط.
- وقف التعيينات بكافة أشكالها لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلا في حالات الضرورة وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء والتأكد من توفر المخصصات المالية اللازمة لذلك.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات، مع الأخذ بعين الاعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار(15) دينار.
- رصد المخصصات المالية لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية.
- رصد المخصصات المالية اللازمة للنفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء مع التأكيد على مواصلة ضبط وترشيد بنود هذه النفقات.
- استكمال تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي إستناداً إلى قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الهادف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في المهام في جهة واحدة.

- إعتماد أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتماد على دعم الخزينة العامة.
- الاستمرارفي رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.
- الإستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والأثاث وسحب المركبات الحكومية المستخدمة من قبل الموظفين.
- تنفيذ مشاريع إدارة الموارد العامة للدولة باستخدام التقنيات الحديثة ومنها مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية ومشروع إدارة المشتريات والمخزون الحكومي والتي تقوم وزارة المالية بتنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية إضافةً إلى مشروع تتبع وإدارة المركبات الحكومية.
- مواصلة رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق تنمية المحافظات وبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والنقل والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.
- عدم رصد أي مخصصات للمشاريع الجديدة بإستثناء المشاريع الإستراتيجية والمشاريع الممولة من المنح الخارجية والقروض.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- اقرار مشروع القانون الجديد لضريبة الدخل بما يساعد على تحقيق الاصلاح الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2015 – 2017

استندت موازنة عام 2015 الى توقعات المـــؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

	2015	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	7.7	7.8	7.5
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	4.0	4.5	4.5
معدل التضخم (CPI) %	2.4	2.4	2.2
معدل نمو الصادرات السلعية %	3.8	3.3	4.1
معدل نمو المستوردات السلعية %	1.6-	1.7-	2.8
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	8.1	4.7	3.8
متوسط سعر برميل النفط للسنوات (2015 - 2017)	(100) دولار *		

* علما بان مجلس النواب قد اعتمد فرضية سعر 60 دولار/ برميل. وعليه قرر المجلس تخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بمبلغ (220) مليون دينار.

أهم المستجدات في موازنة عام 2015

يأتي قانون الموازنة العامة لعام 2015 ترجمةً لسياسة الحكومة الاصلاحية في المجالات الاقتصادية والمالية، والمستمدة من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والمالي. وعلى ضوء النتائج الايجابية التي حققتها الحكومة في السنوات الاخيرة في هذا المجال، فقد اشارت التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة الى ان الاقتصاد الاردني يسير في الطريق الصحيح نحو استعادة توازن المالية العامة وتحفيز النمو الاقتصادي. وستعمل الحكومة على الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة وصولا الى الاعتماد على الذات الامر الذي سيعزز الثقة بأداء الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي. وفيما يلي أبرز المستجدات في موازنة عام 2015:

أولاً: عدم التوسع في الانفاق العام من خلال تثبيت اجمالي الانفاق عند مستواه المقدر في موازنة عام 2014 والبالغ (8.1) مليار دينار والذي سيؤدي إلى تراجع عجز الموازنة المقدر لعام 2015 إلى نحو (688) مليون دينار او ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنحو (1.1) مليار دينار او ما نسبته 4.3% من الناتج في عام 2014. الامر الذي يعكس عزم الحكومة على متابعة السير قدماً نحو وضع المالية العامة على المسار السليم. و في ضوء قرار مجلس النواب انخفض اجمالي الانفاق الى (7.9) مليار دينار و بالتالي انخفض العجز الى حوالي (468) مليون دينار أو مانسبته 1.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: ارتفاع نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية لتصل الى 90.7% في قانون موازنة 2015، مقارنة بما نسبته 85.5% في عام 2014. وهذا تجسيد لسعي الحكومة للاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية النفقات الحكومية. و في ضوء قرار مجلس النواب ترتفع هذه النسبة الى 93.7% في قانون موازنة 2015.

ثالثاً: شكلت المشاريع الممولة من صندوق التنمية الخليجي نحو 43.4 % من اجمالي النفقات الرأسمالية. حيث استحوذت قطاعات التنمية المحلية والطاقة والتعليم والطرق والصحة و"الامن والدفاع" والمياه والنقل على ما نسبته 82.0% من اجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2015.

رابعاً: تضمن قانون موازنة عام 2015 الاشارة ولأول مرة الى إمكانية قيام الحكومة بإصدارصكوك تمويل اسلامي وذلك بالاستناد الى قانون صكوك التمويل الاسلامي رقم 30 لسنة 2012.

خامساً: اتخاذ بعض الاجراءات الهادفة الى تعزيز شفافية البيانات الواردة في قانون الموازنة العامة. حيث تم فصل بند مخصصات المحروقات المتعلقة بالآليات ومركبات النقل ومركبات المشاريع عن مركبات الصالون. كما تم إعادة تصنيف مخصصات المعونة النقدية ضمن بند مساعدات اجتماعية في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية.

سادساً: مراعاة البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة بهدف تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة .

سابعاً: تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبما يحول دون وصوله الى المواطنين من ذوي الدخول المرتفعة.

من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟

الايرادات العامة:

قدرت الايرادات العامة لعام 2015 بمبلغ 7408 مليون دينار، موزعة بين الايرادات المحلية بمبلغ 6280 مليون دينار والمنح الخارجية بمبلغ 1128 مليون دينار.

الايرادات العامة المقدرة لعام 2015

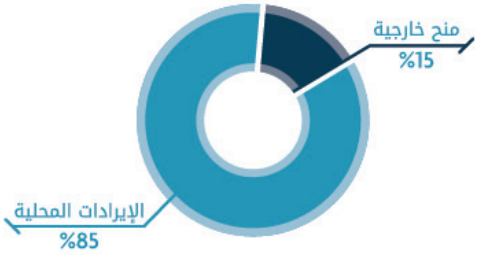

وتتشكل الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية. و تعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

الإيرادات الضريبية:

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2015 بمبلغ 4370 مليون دينار، حيث شكّلت "الضرائب على السلع والخدمات" ما نسبته 68.7% وشكّلت "الضرائب على الدخل والارباح" ما نسبته 20.1%، في حين شكلت "الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" ما نسبته 8.0%، كما شكلت "الضرائب على الملكية" ما نسبته 3.2%. ويعود النمو المقدر في الإيرادات الضريبية بنسبة 7.2% في عام 2015 الى ارتفاع "الضرائب على الدخل والارباح" بما نسبته 15.0% وارتفاع حصيلة كل من "الضرائب على الملكية" و"الضرائب على السلع والخدمات" و"الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" بما نسبته 6.1% و5.6% و2.9% على الترتيب.

الايرادات الضريبية المقدرة لعام 2015

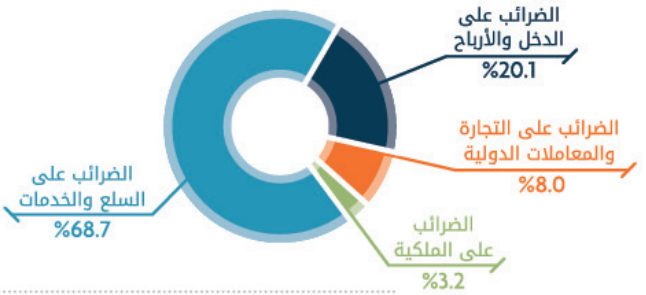

الإيرادات غير الضريبية:

قدرت الايرادات غير الضريبية بنحو 1910 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 53.0%، وشكّلت ايرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة) ما نسبته 15.0%، في حين بلغت حصة "الايرادات المختلفة" (كعائدات التعدين وبدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة) ما نسبته 28.0%، كما بلغت حصة كل من "الغرامات والجزاءات والمصادرات" و"عائدات التقاعد" ما نسبته 3.0% و1.0% على الترتيب. ويعود النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 8.9% في عام 2015 الى ارتفاع حصيلة " الايرادات المختلفة " بما نسبته 37.0%، وارتفاع حصيلة كل من " الغرامات والجزاءات والمصادرات " و"بيع السلع والخدمات" بما نسبته 6.0% و3.8% من جهة، وانخفاض حصيلة كل من "عائدات التقاعد" و "ايرادات دخل الملكية" بنحو 21.0% و 7.0% على التوالي، من جهة اخرى.

الايرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2015

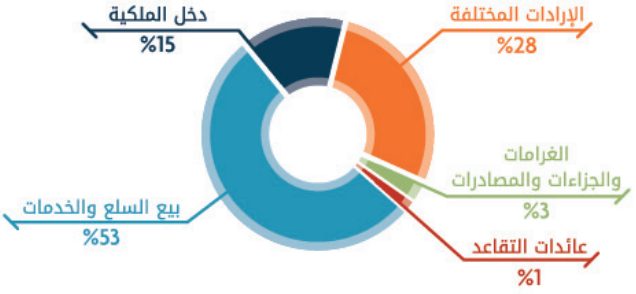

على ماذا تنفق الحكومة اموالها ؟

النفقات العامة:

قدرت النفقات العامة لعام 2015 بمبلغ 7876.4 مليون دينار حيث شكّلت النفقات الجارية ما نسبته 85.1%، وشكّلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 14.9%، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

النفقات العامة المقدرة لعام 2015

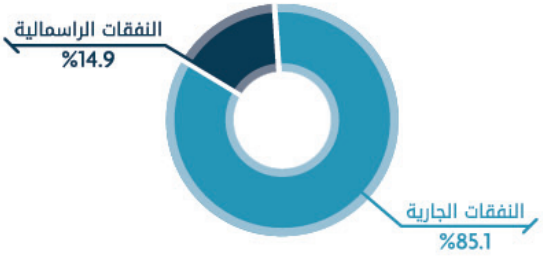

1. النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية بمبلغ 6701.5 مليون دينار حيث شكّلت تعويضات العاملين ما نسبته 20.8%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 5.0%ومخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 29.7%، في حين شكّلت نفقات "التقاعد والتعويضات والمساعدات الاجتماعية" ما نسبته 21.6%. وقد شكلت فوائد الدين العام ما نسبته 15.0% و"الدعم والإعانات" ما نسبته 6.2%، واما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت ما نسبته 1.7%. ويعزى الانخفاض في النفقات الجارية المقدرة لعام 2015 الى قرار مجلس النواب بتخفيض النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 بمبلغ (220) مليون دينار نتيجة لانخفاض اسعار النفط. وقد تركز انخفاض النفقات الجارية بالغاء مخصص بند تعويض دعم المحروقات والبالغ (180) مليون دينار وتخفيض مخصصات بند دعم المواد التموينية بمبلغ (23) مليون دينار.

هيكل النفقات الجارية لعام 2015

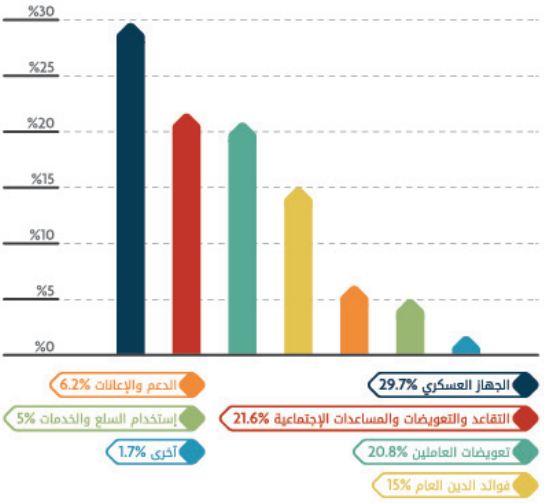

2. النفقات الرأسمالية:

قدرت نفقات المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2015 بمبلغ 1174.9 مليون دينار، حيث شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 49.4% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 45.1% والمشاريع الجديدة ما نسبته 5.5% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة.

المشاريع الرأسمالية لعام 2015

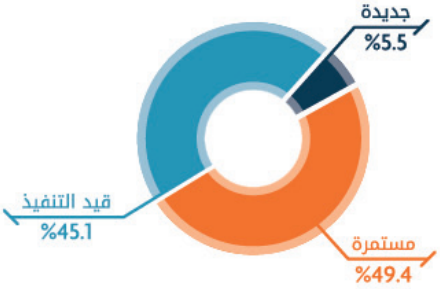

لماذا تقترض الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي للحصول على التمويل اللازم لسد عجز الموازنة الناتج عن إنفاق الحكومة أموالاً تفوق إيراداتها، ويعود السبب في ذلك لإيمانها بضرورة تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها اثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة لعام 2015 بواقع 468.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في حين تم تقدير صافي الدين العام لعام 2015 بما نسبته 79.5 % من الناتج المحلي الاجمالي على اثر قرار مجلس النواب بتخفيض النفقات الجارية بمبلغ (220) مليون دينار. و يبين الجدول التالي تطور عجز الموازنة وصافي الدين العام خلال الفترة (2012-2014):

(بالمليون لدينار)

	2012	2013	2014
عجز الموازنة العامة	1,824.0	1,318.2	911.2
% من الناتج المحلي الاجمالي	%8.3	%5.5	%3.5
صافي الدين العام	16,580.4	19,096.5	20,555.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%75.5	%80.1	%80.3
صافي الدين العام الداخلي	11,648.0	11,862.0	12,525.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%53.0	%49.7	%49.0
رصيد الدين العام الخارجي	4,932.4	7,234.5	8,030.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%22.5	%30.3	%31.3

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

انسجاما مع مبادئ تعزيز حقوق المرأة والطفل، فقد أولت دائرة الموازنة العامة المرأة والطفل دوراً بارزا في عملية اعداد الموازنة وتنفيذها وهو ما يعرف بمفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ومفهوم الموازنة الصديقة للطفل، أي الموازنة التي تبرز احتياجات المرأة والطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ففي مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، فقد قامت دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة بمراجعة الانشطة والبرامج ومؤشرات قياس الأداء التي تعنى بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية وإبراز المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب البرامج في قانون الموازنة العامة السنوي. كما تقوم الدائرة بتأمين المخصصات المالية لدعم المؤسسات والهيئات التي تعنى بشؤون المرأة باعتبار المرأة شريكاً استراتيجياً في مسيرة التنمية في المملكة. ويبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للإناث في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 موزعة حسب الفصول:

(بالدينار)

الفصل	2013	2014	2015
الديوان الملكي الهاشمي	6,659,585	6,792,880	7,748,960
مجلس الأمة	3,610,660	3,834,600	3,833,800
رئاسة الوزراء	1,029,532	1,132,866	1,250,550
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	325,806	371,520	432,000
رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	155,000	176,000	199,000
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	459,539	477,414	510,000
ديوان المظالم	178,000	185,000	259,000
ديوان المحاسبة	1,827,287	1,830,500	1,918,500
وزارة تطوير القطاع العام	460,000	505,000	587,000
ديوان الخدمة المدنية	990,763	1,058,880	1,173,600
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	0	268,000	288,000

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

(بالدينار)

الفصـــــــل	2013	2014	2015
المركز الجغرافي الملكي الأردني	344,356	411,910	456,287
وزارة الداخلية	4,157,204	4,519,080	4,918,080
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,134,067	2,306,290	2,430,580
وزارة العدل	13,098,540	13,531,430	14,518,350
دائرة قاضي القضاة	27,472	150,000	175,000
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	10,339,000	12,032,000	13,272,000
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	511,000	551,000	627,000
وزارة المالية	416,923,294	446,028,000	469,886,000
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	387,882	449,020	452,340
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,137,889	1,142,500	1,218,881
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,200,118	4,422,369	4,537,000
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	443,925	460,230	583,040
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	9,980,000	10,152,000	10,403,000
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	3,240,221	3,535,963	8,807,540
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/ دائرة مراقبة الشركات	400,415	422,885	456,270
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	6,845,518	9,919,996	10,004,800
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1,914,214	2,583,730	8,175,240
وزارة السياحة والآثار	2,651,583	2,972,900	3,114,600
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	819,314	875,900	940,500
وزارة الشؤون البلدية	12,499,573	12,731,919	1,418,095
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	996,360	989,010	1,956,100
وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	1,033,554	1,034,870	0

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

(بالدينار)

الفصـــــــل	2013	2014	2015
وزارة الأشغال العامة والاسكان	4,972,606	5,365,992	5,724,555
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	544,941	618,220	696,856
وزارة الزراعة	8,850,459	9,926,040	10,148,042
وزارة المياه والري	430,534	525,920	606,039
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	953,882	1,215,795	1,229,773
وزارة البيئة	318,067	361,920	450,250
وزارة التربية والتعليم	459,047,703	494,052,688	511,981,915
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	33,800,000	50,300,121	51,351,555
وزارة الصحة	257,427,000	333,373,000	357,703,000
وزارة التنمية الاجتماعية	63,062,000	65,314,000	66,902,000
وزارة العمل	5,102,700	6,304,600	6,367,500
وزارة الثقافة	1,012,425	1,141,185	1,239,540
رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	322,234	317,089	0
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	313,255	326,800	361,900
وزارة النقل	504,558	532,000	621,500
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	160,533	174,678	185,760
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,750,913	3,624,975	9,564,308
المجمـــــــــــــوع	1,351,355,481	1,521,330,685	1,601,685,606

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، فقد سعت دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية الى إحداث نقلة نوعية في هذا المجال وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الاختصاص. حيث قامت الدائرة بتوقيع اتفاقية تعاون مع صندوق الأمم المتحدة لدعم الأمومة والطفولة «اليونيسف» بخصوص الموازنة الصديقة للطفل لأجل تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة في تحقيق أفضل النتائج ليس على النطاق العام فقط وانما ليشمل فئات معينة مثل الطفل. وقد قامت الدائرة بجهود كبيرة في سبيل تحقيق ذلك من خلال هيكلة البرامج والنشاطات في مجالات الإنفاق الخاصة بالأطفال و تطوير المزيد من مؤشرات الأداء التي تركز على الطفل. والجدول التالي يبين المخصصات المقدرة للطفل في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015 موزعة حسب الفصول:

(بالدينار)

الفصل	2013	2014	2015
وزارة المالية	250,000	250,000	250,000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	3,318,000	4,000,000	4,385,000
وزارة التربية والتعليم	841,960,492	883,272,500	909,474,000
وزارة الصحة	162,263,000	212,949,000	226,511,000
وزارة التنمية الاجتماعية	31,111,000	32,343,000	32,961,000
وزارة العمل	350,000	250,000	250,000
وزارة الثقافة	140,000	150,000	155,000
المجموع	1,039,392,492	1,133,214,500	1,173,986,000

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

على الرغم من الظروف الاقليمية الصعبة التي تعيشها المنطقة، فما زال الاردن واحة أمن واستقرار وسكينة لجميع المواطنين، الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة.

وفي ضوء الاوضاع الاقتصادية والمالية الحرجة التي مر بها الاقتصاد الوطني في السنوات الاخيرة، وبالنظر الى محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا، فعلى المواطن المبادرة للقيام بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الدولة التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصور في تنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذه الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون جميعاً من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ويهدف دليل المواطن للموازنة العامة الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
الصحة	تحديث وتطوير المعدات والآلات والأجهزة	11000
	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	8000
	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	7926
	صيانة وتحديث مباني المستشفيات	7500
	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	6800
	إعادة تأهيل وصيانة مدينة الحسين الطبية	6000
	مشروع مستشفى الزرقاء الجديد	5350
	مركز العلاج بالاشعة	5000
	انشاء مختبرات الغذاء والدواء	4250
	تحديث قطع الغيار الطبية وغير الطبية والأثاث	4000
	الادوية والمستهلكات الطبية	4000
	مركز معالجة الاورام بالاشعة	3600
	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	3500
	تحديث وتطوير الابنية	3000
	انشاء مستشفى المفرق	2700
	مشروع توسعة مستشفى البشير	2600
	تطوير القدرات المؤسسية لكوادر الوزارة	2000

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	دعم مشاريع مستشفى الامير حمزة	1770
	تأسيس مستشفى البادية الشمالية	1700
	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	1500
	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري	1300
	اجهزة ومعدات ولوازم طبية للمستشفيات	1150
	تحديث الاجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات	1100
	انشاء مستشفى جرش وعجلون	1000
	تطوير وتحفيز القوى البشرية	1000
	انشاء مبنى القسم القضائي	1000
التعليم	تطوير الجامعات الرسمية	10260
	انشاءات واضافات غرف صفيه للتعليم الأساسي	10000
	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000
	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	9000
	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	7000
	استيعاب الطلبة السوريين	6500
	البنية التحتية للجامعات	6000
	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	5000
	انشاءات واضافات غرف صفية للتعليم الثانوي	5000

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	4740
	التغذية المدرسية	4500
	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	4000
	بناء 60 مدرسة	4000
	بناء 25 مدرسة اساسية	4000
	مشروع ادارة برنامج التعليم الأساسي	3450
	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الأساسي	2960
	تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية	2140
	الجامعة الاردنية الالمانية	2000
	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الثانوي	1500
	اضافات لابنية مدارس التعليم المهني	1000
الطرق	طريق عمان الدائري التنموي	11000
	الاستملاكات	10000
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية	9000
	الطرق الزراعية	8000
	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	5000
	طريق اربد الدائري	5000

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	اعادة تأهيل الطريق الصحراوي (عمان – رأس النقب)	5000
	إنشاء نفق وجسر وادي الشجرة / السلط	4500
	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	4000
	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	3740
	السلامة المرورية على الطرق	2500
	تنفيذ طريق الزرقاء – بيرين	2500
	تنفيذ جسر شومر / الزرقاء	2500
	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	2500
	تقاطعات مرورية في الوسط والشمال والجنوب	2400
	اعادة انشاء طريق الشونة الشمالية / المنشية / وقاص	2400
	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الشمال	2300
	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الوسط	2300
	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الجنوب	2300
	طريق كتربا – الاغوار	2000
	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	1735
	ادارة الطرق الرئيسية والنافذة	1500
	انشاء وتحسين الطرق النافذة	1000
	توسعة واستكمال طريق الفحيص/البكالوريا	1000

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
الزراعة	دعم مؤسسة الاقراض الزراعي/ زيادة رأس المال	4781
	ادارة الموارد الطبيعية لمحافظتي الكرك والطفيلة-المرحلة الثانية	3929
	مشروع ادارة برنامج الحراج والمراعي وتطوير المشاتل	1647
المياه	مشروع تأهيل شبكات في محافظة إربد والمفرق	8843
	محطتي رفع صرف صحي غرب وشرق الزرقاء	7310
	سد كفرنجة	6000
	مشروع تأهيل الآبار الحكومية	5700
	مشروع تأهيل شبكة مياه عجلون	5677
	مشروع تهيئة وتأهيل شبكات مياه عمان والبلقاء ومأدبا للتزويد المستمر	5039
	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	5000
	تأهيل مشروع ري الاغوار الجنوبية/المرحلة الاولى	4300
	مشروع تأهيل شبكة مياه جرش	4264
	سد الكرك	4250
	سد الزرقاء ماعين	4000
	جر مياه الديسي	3000

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	متفرقات صرف صحي ومحطات تنقية	2749
	تشغيل وصيانة وإدامة السدود	2100
	مشاريع سلطة المياه / تحسين شبكات المياه في المحافظات	2000
	تنفيذ خط مياه ناقل من محطة السلطاني الى الغوير	2000
	شبكات ري سيل الزرقاء	1700
	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/صرف صحي ناعور	1418
	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	1250
	تشغيل و صيانة الخطوط الناقلة	1210
	دراسة استكشاف الطبقات العميقة	1200
	اعادة تأهيل مشروع ري حسبان الكفرين/المرحلة الثانية	1200
	تعلية سد الوالة	1200
	ري قاع السعيدين	1200
	مشروع صرف صحي المزار / مؤتة / العدنانية / تنموية	1000
	حفر ابار انتاجية	1000
الطاقة	منشآت لتخزين المشتقات النفطية	32650
	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء – طاقة الرياح / معان	30000
	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء – الطاقة الشمسية / العقبة	28930
	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	19240

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	محطة الطاقة النووية الأردنية	11000
	دعم مشاريع هيئة الطاقة الذرية	8465
	استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء (الفجيج)	3000
	صيانة شاملة وتجديد وتأهيل حفارتي شركة البترول الوطنية جرش ورم	1400
	استكشاف وتقييم الإحتمالات البترولية في منطقة شرق الصفاوي	1200
	التنقيب عن البترول من خلال تسويق المناطق الإستكشافية	1000
التنمية الإجتماعية	المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص المعوقين	3220
	مشروع ادارة برنامج شؤون الاشخاص المعاقين	2123
	انشاء مساكن الاسر الفقيرة	2000
	مشروع ادارة برنامج الأسرة والطفولة	1733
	مشروع حزمة الأمان الاجتماعي	1100
	اصلاح قطاع الرعاية الإجتماعية	1000
الإتصالات	ربط شبكة الألياف الضوئية	15000
	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	1807
النقل	وصلة سكة حديد مناجم الشيدية ومحطة إعادة التحميل في وادي اليتم	25460
	دعم مشاريع هيئة تنظيم النقل البري	15310

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية/استراتيجية تطوير السكك الحديدية الأردنية سابقا	15000
	الربط للنقل العام بين عمان و الزرقاء/خط سكة حديد عمان –الزرقاء سابقا	11000
الأمن و الدفاع	ادامة الانظمة والمعدات	15000
	تحديث وتطوير الآليات	10500
	تعديل وتطوير الرادارات المتأثرة بمشاريع الطاقة المتجددة	7100
	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	7000
	الاكاديمية العسكرية	5000
	مشروع تطوير وتحديث الأبنية	5000
	تطوير و تحديث الابنية	5000
	تطوير و تحديث الاليات	4000
	تحديث وتطوير المعدات والأثاث	2500
	تطوير وتحديث الأبنية	2500
	تحديث وتطوير الاليات	2000
	تحديث وتطوير الأجهزة واللوازم	2000
	مساهمة قوات الدرك في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الدفاع المدني في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الامن العام في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	الاجهزة و اللوازم	1700

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	مشروع لوحات مصنع الأرقام	1500
	الاتصالات السلكية واللاسلكية	1200
	تحديث و تطوير المعدات	1100
	إنشاء القيادة العامة	1000
	مشروع مركز القيادة والسيطرة	1000
	تحديث وتطوير مراكز الإصلاح	1000
	صفارات الإنذار واحتياجات مطار الملك حسين الدولي	1000
السياحة	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	4000
	دعم مشاريع سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	2000
	مشروع تطوير السياحة الثالث	1500
	استكمال حدائق الملك عبدالله الثاني في اربد	1000
	مشروع تطوير وسط مدينة السلط بما فيها الاستملاكات	1000
	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	1000
الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	10400
	دعم مشاريع المجلس الأعلى للشباب	9065
	دعم مشاريع وزارة الاوقاف و الشؤون و المقدسات الاسلامية	1860

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	1480
	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	1170
	شراء مركز الحسن / الكرك	1000
المناطق التنموية و الاستثمار	البنية التحتية لمنطقة المفرق و اربد – منطقة الحسين بن طلال الاقتصادية	4000
	مشروع توسعة الصوامع	15500
	مشروع انشاء المدن الصناعية في المملكة	4000
	البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	3240
	التدريب المهني	1775
	العمارات الذكية في منطقة اربد التنموية الاقتصادية (SMART BUILDINGS)	1530
الإدارة العامة	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	13010
	البرنامج الوطني لإنشاء المباني الحكومية	8400
	التعداد العام للسكان والمساكن	8000
	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	2250
	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	1000
	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	1000

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2015 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2015
العدل والقضاء	إنشاء مبنى المعهد القضائي الأردني وتجهيزه	700
	دعم مشاريع المحكمة الدستورية	300
التنمية المحلية	تنمية وتطوير البلديات	150000
	مشاريع البنية التحتية للمحافظات	53300
	مشروع تعزيز الانتاجية	16250
	صندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات)	5000
البيئة	انشاء الشرطة البيئية	800
	مشروع دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء	215
الإسكان	انشاء المدينة السكنية في معان	500
أخرى	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	8000
	مشاريع اخرى بموافقة مجلس الوزراء	1000

عزيزنا المواطن:

تـم نشـر هـذا الدليـل علـى موقـع الدائـرة الالكترونـي www.gbd.gov.jo، وبامكانـك زيـارة الموقـع للحصـول علـى المزيـد مـن البيانـات والمعلومـات المتعلقـة بشـؤون وأخبـار الموازنـة العامـة.

وبامكانـك أيضـاً ارسـال ملاحظاتـك واستفسـاراتك وإقتراحاتـك لتطويـر الدليـل علـى العنـوان التالـي:

دائرة الموازنة العامة

الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24

ص.ب: 1860 عمان – الاردن 11118

هاتف: 5666065 6 962+ فرعي: 123 الفاكس: 5666063 6 962+

أو على البريد الالكتروني

gbd@gbd.gov.jo , Info@gbd.gov.jo

"The European Commission support for the production of this publication does not constitute endorsement of the contents which reflects the views only of the authors, and the Commission cannot be held responsible for any use which may be made of the information contained therein."

دائرة الموازنة العامة
www.gbd.gov.jo